البطالة في الأردن، وفق مسار الرؤية

المنتدى الاقتصادي الأردني هو منصة فكرية اقتصادية تأسست عام 2019، تهدف إلى متابعة وتحليل أبرز المؤشرات الاقتصادية بأسلوب يعزز الحوار والشراكة بين القطاعين العام والخاص. يُعد مؤشر البطالة من أهم المؤشرات التي يركز عليها المنتدى، حيث يُستخدم كمقياس لمدى استجابة الاقتصاد الأردني للسياسات والقرارات الحكومية في مختلف المجالات.

وقد تابع المنتدى التغيرات الإيجابية في معدلات البطالة، إذ يُشار إلى أنه منذ إطلاق رؤية التحديث الاقتصادي، شهدت معدلات البطالة تراجعًا مقارنة بما كانت عليه خلال عامي 2020 و2021، ففي عام 2023، بلغت نسبة البطالة 22% مقارنة مع 24.1% في عام 2021، كما أظهرت بيانات دائرة الإحصاءات العامة تحسنًا عامًا في معدلات البطالة مع نهاية الربع الثاني من هذا العام، حيث انخفضت إلى 21.4%. ويظهر الشكل معدلات البطالة المسجلة خلال الفترة من 2018 الى 2024 حسب آخر بيانات صادرة عن دائرة الإحصاءات العامة.

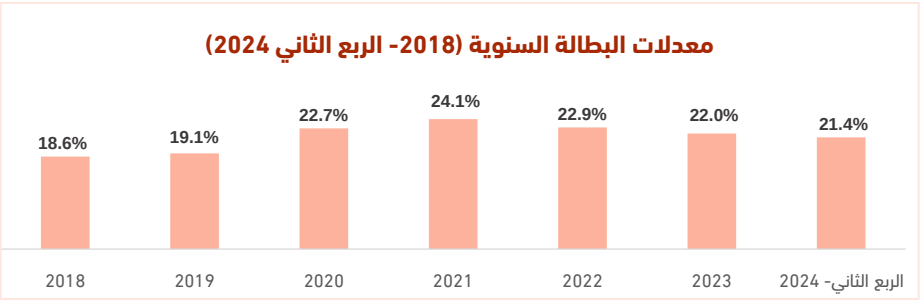

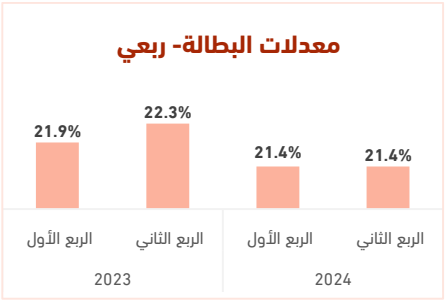

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة، 2024

وحول نتائج آخر مسح لفرص العمل المستحدثة الصادر عن دائرة الاحصاءات العامة، بلغ صافي فرص العمل التي تم استحداثها في سوق العمل الأردني في القطاعين العام والخاص حوالي (95,342) فرصة خلال عام 2023، وهو ما يعادل حوالي 95% من الهدف السنوي المحدد في رؤية التحديث الاقتصادي وهو خلق 100 ألف فرصة عمل سنوياً، ويعد هذا الرقم أعلى من متوسط حجم فرص العمل المستحدثة خلال الخمس سنوات الماضية.

وتوزعت فرص العمل الجديدة بنسبة 69% للذكور ما يعادل (65,595) وظيفة، وبنسبة 31% للإناث أي (29,748) وظيفة، ويظهر الشكل صافي فرص العمل المستحدثة سنوياً خلال الفترة (2018-2023).

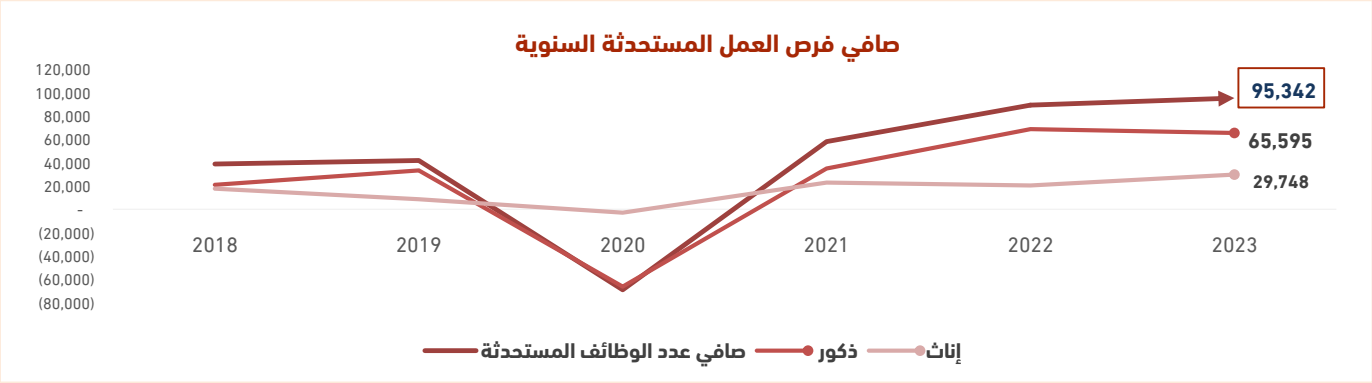

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة، 2024

وتشير البيانات إلى أن النسبة الأكبر من فرص العمل المستحدثة في عام 2023 كانت في القطاع الخاص حيث بلغت (70.7%)، مما يعكس نجاح السياسات الاقتصادية والإصلاحات في تعزيز فرص العمل، رغم التحديات الجيوسياسية المحيطة. في المقابل، استحوذ القطاع العام على نسبة (28%) من هذه الفرص، ما يشير إلى الدور الأساسي الذي يلعبه القطاع الخاص في تحقيق أهداف النمو والتشغيل ضمن رؤية التحديث الاقتصادي.

وبالنظر إلى توزيع فرص العمل المستحدثة لعام 2023 بحسب الجنسية، نجد بأن هناك توجه واضح نحو إعطاء الأولوية لتشغيل القوى العاملة الأردنية في السوق المحلي مع تخصيص نسب أقل للعمالة الأجنبية، فقد كانت غالبية الوظائف الجديدة من نصيب الأفراد من الجنسية الأردنية وبنسبة (87.6%) من إجمالي الفرص. في المقابل، شكّلت الجنسيات العربية غير الأردنية، مثل المصريين والسوريين والعراقيين، نسبة (7.3%) من هذه الفرص، بينما حصل الأفراد من الجنسيات غير العربية على (5.1%) من إجمالي فرص العمل.

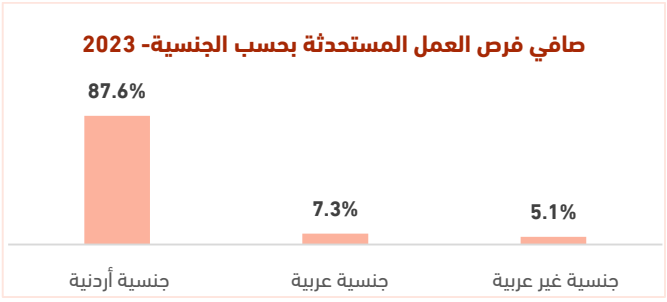

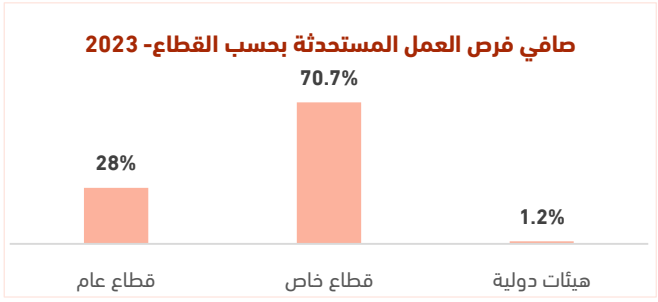

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة، 2024

وعلى صعيد توزيع فرص العمل المستحدثة بحسب النشاط الاقتصادي، جاءت الحصة الأكبر من إجمالي فرص العمل المستحدثة في الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإجباري بنسبة (16%)، كما جاء قطاع تجارة الجملة والتجزئة بنسبة (14%)، يليه قطاع التعليم بنسبة (13.9%) والصناعات التحويلية بنسبة (13.4%).

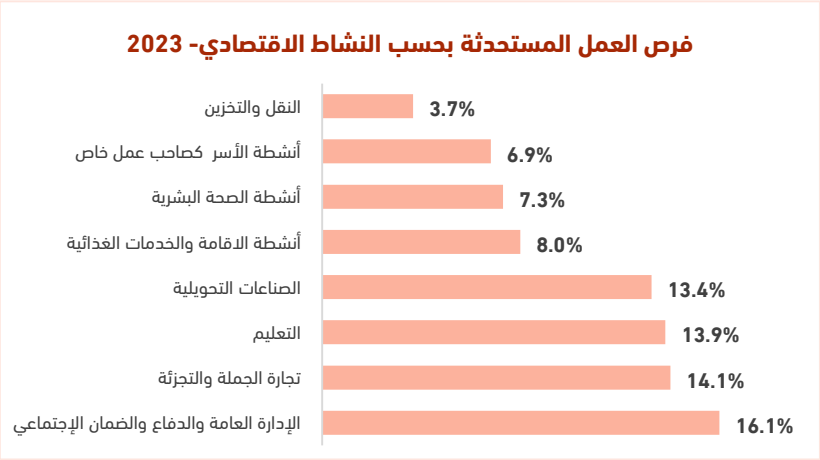

وفيما يلي يظهر الشكل توزيع أبرز الأنشطة الاقتصادية التي أسهمت في استحداث فرص عمل جديدة خلال عام 2023، مما يبرز القطاعات الحيوية التي دعمت النمو الاقتصادي وتوفير الوظائف في السوق الأردني.

واستنادًا إلى هذه النتائج، يرى المنتدى الاقتصادي الأردني أن هذه الأرقام تشكل إشارة واعدة نحو تحقيق أهداف برامج الإصلاح الاقتصادي، التي تهدف إلى خلق 100 ألف فرصة عمل سنويًا على مدى العقد المقبل، ويعتبر المنتدى أن هذا الإنجاز يمثل خطوة جوهرية نحو تحقيق نمو اقتصادي مستدام وشامل، كما يُشيد المنتدى بقدرة الاقتصاد الأردني على تحقيق هذه النتائج رغم التحديات الكبيرة التي تواجه المنطقة، بما في ذلك الظروف الاقتصادية العالمية المضطربة والتقلبات السياسية. إن هذا التحسن يعكس مرونة الاقتصاد الأردني والتزام الحكومة بتنفيذ السياسات الإصلاحية التي تعزز مناخ الاستثمار وتدعم سوق العمل.